الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السفير/ محمد آيت وعلي

سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم

لدى جامعة الدول العربية

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (115)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 13 فبراير/ شباط 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد/ عبد الله بن طوق المري – وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة،

سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود – وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس،

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة السفراء المندوبون الدائمون،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني في البداية، أن أتقدم بالتهنئة لمملكة البحرين الشقيقة على ترؤسها للدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، متمنياً لها التوفيق. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على ما بذلته من جهود طيلة رئاستها للدورة السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يفوتني، أن أتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولكل العاملين بأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على كافة الجهود المبذولة في الإعداد والتحضير لهذه الاجتماعات، متمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد.

أصحاب المعالي والسعادة،

في اجتماعنا اليوم ستتم مناقشة عدد من المواضيع التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية في دورتها العادية (34)، والتي ستعقد خلال هذا العام باستضافة كريمة من جمهورية العراق، متمنياً لها التوفيق والسداد. وكذا تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، والتي تهدف إلى توفير متطلبات أمن غذائي مستقر وتنمية مستدامة في المنطقة العربية، فضلاً عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

ومن الملفات الأساسية المعروضة أيضاً، اتفاقية الاستثمار العربية، والتي من شأنها تشجيع وتيسير تدفق الاستثمارات العربية في الدول العربية، بغرض تعزيز فرص التكامل الاقتصادي العربي وتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المملكة المغربية، وبتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ملتزمة بمواقفها الداعمة للقضايا ذات الأولوية للدول العربية، وتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، والارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يصب في تحقيق الرخاء والتنمية لشعوب منطقتنا العربية ويلبي تطلعاتهم.

وبالطبع، فإن المملكة المغربية، ومن منطلق الموقف الدائم والثابت لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، في نصرة القضية الفلسطينية، تؤكد مجدداً على موقفها الثابت في حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعو إلى ضرورة احترام اتفاق الهدنة والانتقال إلى المراحل القادمة بما يسهل إعادة إعمار غزة، وكذا دعم جهود إنقاذ مدينة القدس وحماية مقدساتها ودعم صمود المقدسيين.

وأود هنا أن أؤكد على دعم المملكة المغربية لمشروع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة فلسطين، الذي سيساهم في إنعاش الأنشطة الاقتصادية ودعم استمرارية عملها، كما سيساعد على استرداد طاقتها الإنتاجية من خلال توفير المواد الخام وشراء المعدات اللازمة وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى دخل الأُسَر، وتعزيز التنافسية المحلية وزيادة الصادرات الفلسطينية.

كما أؤكد على دعم المملكة المغربية لخطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية، من أجل استعادة عافية الاقتصاد اليمني ومساره التنموي بعد سنوات من الصراع والحرب، أثّرت بشكل كبير على اقتصادها.

ولا يفوتني هنا، أن أستحضر الإعلان الصادر بتاريخ 10 فبراير 2025 عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن نجاح الوساطة التي قادها جلالة الملك محمد السادس، لحل أزمة الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل، والتي اعتبر الجانب الفلسطيني بأنها تُبرز الدعم العملي والمباشر للقضية الفلسطينية.

ختاماً، لن يفوتني أن أشيد بالجهود التي تبذلها مؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وأتمنى أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق بإذن الله، راجياً التوفيق والسداد، وسائلاً المولى القدير أن ينعم على أقطار وطننا العربي بالأمن والرخاء والتقدم في جميع المجالات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.